الأمم المتحدة

S/2006/964

مجلس الأمن

Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، ووفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٨ (٢٠٠٦)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أدامانتيوس ث. **فاسيلاكيس**
رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار

131206 131206 06-62966 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

يتشرف أعضاء فريق الخبراء بشأن كوت ديفوار أن يحيل طيه التقرير النهائي المقدم من الفريق وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٨ (٢٠٠٦).

(توقيع) أجيم **دي بريكير**

(توقيع) عمر دبي **سيدي**

(توقيع) كريسيتان **ديتريش**

(توقيع) أليكس **فاينس**

تقرير فريق الخبراء المقدم وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٨ (٢٠٠٦) بشأن كوت ديفوار

موجز

يوثق فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار حالات انتهاك الحظر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أعدت الشرطة الوطنية لاستيراد ذخيرة وغاز مسيل للدموع من جمهورية إيران الإسلامية عبر سمسار بلجيكي الجنسية مسجل في جزر فرجن البريطانية ومقره في جنوب أفريقيا. ولحسن الحظ فإن نقل المعدات لم يحصل بفضل تدخل الفريق، وستعرض الآن الصفقة على لجنة مجلس الأمن للنظر في استثنائها من الحظر.

وحقق الفريق أيضاً في قيام شبكة إجرامية، تستخدم شركات بريد دولية، باستيراد ذخيرة للأسلحة الصغيرة إلى كوت ديفوار. ويبرز إلقاء القبض في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سان دييغو (الولايات المتحدة الأمريكية) على المواطن الإيفواري يوسف دياباتي على يد موظفين من وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة استغلال أفراد انتهازيين للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. إذ ضبط موظفون من الولايات المتحدة في مدينة سان دييغو أسلحة صغيرة وذخائر مرسلة إلى أبيدجان قبيل تصديرها. وضبط موظفو الجمارك في أبيدجان أيضاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ذخائر كان قد أرسلها السيد دياباتي. ومن الجلي أن السيد دياباتي انتهك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وأعلنت الحكومة الإيفوارية للفريق أنها تستعين بثلاثة تقنيين أجانب يعنون بطائرتها العمودية من طراز Mi-24 كما أنها وظفت في عام ٢٠٠٥ تقنيين أجانب لمعداتها البرية. ويقر الفريق بضرورة إجراء طلعات تجريبية للطائرة Mi-24 كي تبقى في حالة صالحة للطيران. ويوصي الفريق بمراعاة متطلبات دنيا في إطار نظام للاستثناءات تقره لجنة مجلس الأمن للتمكين من إجراء طلعات تجريبية وتوفير المساعدة التقنية. ويتعين أن تشمل هذه المتطلبات الإفصاح الكامل عن هوية تقنيي الطائرة Mi-24 الأجانب أو ذوي الجنسية المزدوجة.

ويوثق الفريق دور شركة آر أم هولدينغز R.M. Holdings ومديريها روبرت مونتويا الفرنسي الجنسية وميخائيل كابيلو البيلاروسي الجنسية، اللذين وفرا الدعم والتمويل للتقنيين الأجانب بمن فيهم دزميتري لابكو، وهو مواطن بيلاروسي عمل في كتيبة مدفعية أرض – جو تابعة للقوات الوطنية المسلحة لكوت ديفوار في أبيدجان ابتداءً من آذار/مارس ٢٠٠٥. ويحمل السيد كابيلو أيضاً جواز سفر دبلوماسي إيفواري صادر في آذار/مارس ٢٠٠٥ يرد فيه أنه ''مستشار تقني لدى وزارة الدفاع''.

وكان من شأن قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإنشاء خلية معنية بالحظر في آب/أغسطس ٢٠٠٦ أن أصبح رصد الحظر نشاطاً رئيسياً بدعم من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتبه. وستستفيد الخلية المعنية بالحظر من خبير استشاري في مجال الجمارك البحرية معين لفترة قصيرة لمساعدتها في رصد عمليات النقل البحري. والموانئ حالياً معرضة تماماً لإساءة الاستخدام ولم تجر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أي تفتيش للموانئ منذ آب/أغسطس. وواصل الفريق مواجهة صعوبات مع الدرك والقوات الوطنية المسلحة لكوت ديفوار تتعلق بإمكانية الوصول أثناء عمليات التفتيش. ولم يجر أي تفتيش للحرس الرئاسي الذي تستلزم قواعده تفتيشاً عاجلاً.

ووجد الفريق أدلة لا تنقطع على إنتاج الماس في كوت ديفوار وتصديره بطرق غير شرعية ولا سيما إلى مالي. وتابع الفريق عملاء من مالي في سيغيلا ووجد أن أحد التجار الرئيسيين واسمه سيكو سيديبيه، وفق جواز سفره الإيفواري، يحمل الجنسية المالية أيضاً واسمه حسبها نيانغادو سيكو وتاريخ ميلاده مختلف. ورحب الفريق بالجهود التي بذلها المشتركون في عملية كيمبرلي لمساعدة غانا على إصلاح أنظمة رقابتها الداخلية على الماس لضمان عدم ورود الماس الممول للصراعات من كوت ديفوار إليها. وأكد الفريق أيضاً أن دبي سلمت طرداً من الماس ''الغاني'' المشبوه إلى المستورد دون أن تجري تحقيقاً على النحو اللازم.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٤	٧
ثانيا –	الأسلحة	٥-٢٠	٧
	ألف – الذخيرة والغاز المسيل للدموع للشرطة	٦-١١	٨
	باء – توريد أسلحة وذخائر بواسطة شركتي يونيتد بارسل سيرفس وفيدرال إكسبريس United Parcel Service و Federal Express	١٢-١٧	١٠
	جيم – شهادة مستخدم نهائي ٧٣٢ مزورة صادرة من بوركينا فاسو	١٨-٢٠	١١
ثالثا –	تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجالات العسكرية	٢١-٣١	١٢
	ألف – وضع الطائرة العمودية Mil Mi-24	٢٣-٢٤	١٢
	باء – هوية تقنيي الطائرة العمودية Mil Mi-24	٢٥	١٣
	جيم – دفع أجور التقنيين والموظفين الأجانب المرتبطين بالقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار	٢٦-٢٨	١٤
	دال – شركة آر. إم. هولدينغز ومونتويا وكابيلو	٢٩-٣١	١٥
رابعا –	عمليات التفتيش على الحظر	٣٢-٣٦	١٤
خامسا –	الماس	٣٧-٤٧	١٨
	ألف – غانا ومالي	٣٧-٤٠	١٨
	باء – دبي وطرد الماس ”الغاني“	٤١	١٨
	جيم – تفتيش سيغيلا	٤٢-٤٦	١٩
	دال – وزارة المناجم	٤٧	٢٠
سادساً –	تدابير تستهدف ثلاثة إيفواريين	٤٨	٢٠
المرفقات			
الأول –	الاجتماعات والمشاورات		٢١

الثاني – فاتورة أرسلتها شركة تاسك ترينديغ المحدودة ٢٥
الثالث – شهادة المستعمل النهائي أصدرتها وزارة الأمن ٢٦
الرابع – ذخائر أرسلها إلى أبيدجان يوسف دياباتي ٢٧
الخامس – نموذج لشيك من آر. إم. هولدينغز R.M. Holdings إلى إيفان بوهاتش ٢٨
السادس – جواز سفر وجواز مرور يخصان دزمتري لابكو ٢٩
السابع – جواز سفر فرنسي خاص بروبير مونتويا ٣٠
الثامن – تفويض الصلاحيات الخاصة بشركة آر. إم. هولدينغز R.M. Holdings من روبير مونتويا إلى ميخائيل كابيلو ٣١
التاسع – جواز سفر دبلوماسي إيفواري خاص بميخائيل كابيلو يشير إليه باعتباره ”مستشار تقني بوزارة الدفاع“ ٣٢
العاشر – بطاقة هوية من مالي خاصة بنيانغادو سيكو المعروف أيضاً باسم سيكو سيديبي ٣٣

أولا – مقدمة

١ – يأتي هذا التقرير مكملا للتقرير السابق لفريق الخبراء الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/735). وشرع الفريق في الاضطلاع بولايته الجديدة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتشاور في نيويورك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر مع لجنة مجلس الأمن، المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وهذا التقرير هو ثمرة ستة أسابيع من التحقيقات الميدانية.

٢ – وزار الفريق أثناء فترة ولايته كوت ديفوار وأنغولا وأوكرانيا وبلجيكا وبوتسوانا وبيلاروس وتوغو وجنوب أفريقيا وغانا وفرنسا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية. وألغى الفريق زيارته إلى غينيا التي كانت مقررة يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر نظراً لأن حكومة غينيا لم تؤكد مواعيد الاجتماعات.

٣ – وفي كوت ديفوار، زار الفريق أبيدجان وسان بدرو وسيغيلا. وأقام الفريق اتصالات وثيقة بالفرعين السياسي والعسكري وبفرع الشرطة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كما التقى الفريق بالقوات الفرنسية التي تدعمها (قوة ليكورن) على النحو المطلوب في القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وأحاطته هذه القوات بكل ما تعلق بالجهود التي تبذلها لرصد الحظر. وتعاون الفريق مع أفرقة خبراء أخرى معنية مثل نظيره في ليبيريا (المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٨٩ (٢٠٠٦)) الذي استفاد الفريق مما لديه من معلومات وفرقها بعثة زارت في تشرين الأول/أكتوبر غيغلو وتوليبلو في كوت ديفوار.

٤ – وسعى فريق الخبراء للحصول على أدلة كتابية موثقة بشكل كامل. وفي الحالات التي تعذر فيها ذلك، كان الفريق يشترط، لإثبات صحة استنتاج من استنتاجاته، توافر مصدرين على الأقل من مصادر المعلومات التي تتمتع بالمصداقية وباستقلالية يمكن التحقق منها.

ثانيا – الأسلحة

٥ – كشفت التحقيقات المستمرة التي أجراها الفريق وجود انتهاكين اثنين للحظر على الأسلحة. وواصل الفريق أيضاً التحقيق في إصدار شهادة مستخدم نهائي مزورة رقمها ٧٣٢ (انظر S/2006/735).

ألف – الذخيرة والغاز المسيل للدموع للشرطة

٦ – حصل الفريق على فاتورة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تتعلق بما عدده ٠٠٠ ٢٦٩ طلقة ذخيرة لأسلحة صغيرة أرسلت بواسطة جهاز فاكس إلى كيلي مفوض الشرطة الوطنية، وأرفقت بها صفحة غلاف مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ورد فيها أنها ''فاتورة ٢٠٠٦/٠٠١''. وأرسل الفاتورة وقيمتها ٠٧٦ ٩١٦ دولاراً ميشيل فاندنبوش من شركة تاسك تريدينغ المحدودة المسجلة في كيب تاون بجنوب أفريقيا (انظر المرفق الثاني). وزار الفريق كيب تاون في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر والتقى السيد فاندنبوش الذي أقر بأن الفاتورة أصلية لكنه قال إن الشرطة الإيفوارية أخبرته بأن هذه الإمدادات ليست من المواد المحظورة. وكان السيد فاندنبوش في انتظار استلام شهادة المستخدم النهائي من الإيفواريين قبل أن يعمد إلى نقل السلع.

٧ – ووفقا للسيد فاندنبوش، فإن رئيس شركة تاسك تريدينغ القابضة المحدودة ويعمل سمساراً للمعدات العسكرية والملابس المستعملة وغيرها من السلع. وثمة شركات تحمل اسم تاسك تريدينغ في كوت ديفوار وزامبيا أيضاً، كما أنه يملك شركة ثانية في كيب تاون اسمها تريسو تريدينغ (Tresso Trading). وشركتا تاسك تريدينغ المحدودة وترسو تريدينغ غير مسجلتين في جنوب أفريقيا للقيام بالسمسرة في السلع والخدمات العسكرية رغم وجود عدد من الشركات التي تحمل الاسم ذاته. وقد بينت تحقيقات إضافية بشأن شركة تاسك تريدينغ المحدودة أنها أدرجت تحت رقم ٦٣٩٩٣٥ في سجل شؤون الشركات في جزر فرجن البريطانية بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ووفقاً لسجل مدراء هذه الشركة، فهي ''شركة تجارية مستوردة ومصدرة للمعدات والملابس والأحذية والأدوات العسكرية ولوازمها''. ومديرها الإداري هو ميشيل فرديناند فاندنبوش البلجيكي الجنسية المولود في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٤٦ والمقيم حالياً في كيب تاون.

٨ – والتقى الفريق أيضاً المفوض كيلي من الشرطة الوطنية في أبيدجان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأقر المفوض بأن الفاتورة أصلية بيد أنه قال إن السلع لم تصل بعد، وإنه غير متأكد مما إذا كانت وزارة الأمن في بلده قد دفعت بالفعل عربوناً أو أصدرت شهادة مستخدم نهائي. وقال إن الشرطة تنقصها الذخيرة وأنه قد طلب أيضاً غازاً مسيلاً للدموع. وأوضح الفريق أن عمليات تحويل كهذه تشكل انتهاكا للحظر إلا إذا حظيت باستثناء من لجنة مجلس الأمن بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٨ من قرار المجلس ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٩ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر التقى الفريق في أبيدجان بجوزيف ديا بلي وزير الأمن، لمواصلة مناقشة هذه الحالة، وتلقى نسخة من رسالة رسمية مشفوعة بالوثائق الداعمة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أرسلت إلى البعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة لالتماس استثناء من لجنة مجلس الأمن للسلع العسكرية. وأرفقت بتلك الرسالة شهادات المستخدم النهائي للذخائر والغاز المسيل للدموع مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق الثالث). وعلم الفريق أن اللجنة لم تتلق أي طلب في هذا الصدد حتى تاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - وأبلغ الوزير الفريق أن عربوناً قد دفع لشركة تاسك تريدينغ المحدودة لقاء المعدات المعنية. وحصل الفريق أيضاً، بمساعدة من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة، على تفاصيل المعاملة المالية. ووفق الوثائق التي حصل عليها الفريق، فتحت شركة تاسك تريدينغ المحدودة حساباً رقمه ٠١-٣٧٠٦٧٢-٠٧-٥٩١ في مصرف هيلينيك (Hellenic Bank) في قبرص بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لتحويلات مالية واردة متوقعة من ''كوت ديفوار وزامبيا وبوتسوانا وأنغولا ونيجيريا'' وتحويلات صادرة متوقعة إلى ''قبرص وإيران وفرنسا وجمهورية جنوب أفريقيا''. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ورد إلى هذا الحساب مبلغ ٩٥٣,٠٠ ٩٠ دولاراً من حساب مركزي للحكومة الإيفوارية باسم الشرطة الوطنية من أجل ''شراء معدات أمنية''. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أرسلت إلى المكتب التمثيلي لمصرف هيلينيك في ساندتون بجوهنسبرغ (جنوب أفريقيا) بواسطة الفاكس وثائق من وزارة الأمن تتضمن شهادات المستخدم النهائي، وأبلغ كبير موظفي المكتب التمثيلي أن الأمم المتحدة تجري حاليا مناقشات لإعطاء موافقتها.

١١ - وأمكن بالكاد تجنب حدوث انتهاك بفضل تدخل الفريق. إذ أن شهادات المستخدم النهائي كانت قد صدرت وأودع عربون في حساب مصرفي فتح حديثاً من أجل هذه المعاملة. ويأمل الفريق في أن تتبع الشرطة الوطنية الآن الإجراءات السليمة من خلال طلب استثناء من لجنة مجلس الأمن. ومن الجلي أنه توجد احتياجات تتصل بالمعدات، وبمقدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة من خلال تقديم تقييمها في هذا الصدد. ويرى الفريق أنه طالما أن الاحتياجات حقيقية، ووسمت هذه الواردات وخزنت في موقع يخضع لرصد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ويمكن فحصه بسهولة، فإنه ينبغي للجنة مجلس الأمن أن تنظر في استثناء هذه الواردات. ويتعين أيضاً استشارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أبرمت مؤخراً اتفاقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

باء – توريد أسلحة وذخائر بواسطة شركتي يونيتد بارسل سيرفس وفيدرال إكسبريس United Parcel Service و Federal Express

١٢ – في أواخر عام ٢٠٠٥، وثق الفريق استيراد شركة دي إتش إل DHL لصندوق يحتوي ملابس عسكرية من الصين (انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من الوثيقة S/2006/204). ويبرز إلقاء القبض على يوسف دياباتي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سان دييغو (الولايات المتحدة الأمريكية) على يد موظفين من وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة مدى ضعف شركات البريد أمام إمكانية انتهاك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

١٣ – وألقي القبض على يوسف دياباتي إثر عملية سرية واتهم بأنه حاول عن علم وعمد أن يصدر من الولايات المتحدة إلى كوت ديفوار ٣٨ مسدساً و ١٠ خزانات ذخيرة لأسلحة نارية و ١٠ كاشفات ضوئية تُركب على البنادق و ٥ مسلطات ليزر من نوع ماكس. ودفع السيد دياباتي مبلغ ١٩ ٩٥٠ دولاراً تقريباً لقاء هذه الأصناف وسافر إلى مرفق للتخزين في سان دييغو لإخفائها بتفكيكها إلى أجزاء وحشوها في شاشات فيديو سترسل إلى كوت ديفوار بواسطة شركة يو بي إس UPS. وفي مكتب تابع لشركة UPS في سان دييغو، عنون السيد دياباتي الشحنة إلى ''السيد ستيفين دوهوت'' في أبيدجان. ووقع على فاتورة الشحن مدعياً أن الشحنة هي ''شاشة – كاميرا ولوازمها لصديق''، وبأن قيمتها ٤٠٠ دولار.

١٤ – ويحاكم السيد دياباتي بتهمة محاولة تصدير سلع عسكرية دون ترخيص منتهكاً بذلك قانون الولايات المتحدة لمراقبة تصدير الأسلحة. وأُخبر السيد دياباتي أثناء التحقيق بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على كوت ديفوار بيد أنه أبلغ أحد العملاء السريين أن الطلب على الأسلحة النارية زاد بسبب هذا الحظر. وأشار إلى أن لديه صديقا يمكنه استيراد الأسلحة وذلك برشوة مسؤول محلي. وأشار السيد دياباتي أيضاً إلى أنه يفضل التصدير من سان دييغو لأن شركات البريد أكثر يقظة في نيويورك. وأقر أيضاً بأنه كان يرغب في التعامل مع شركة UPS لأنه استخدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ شركة Fedex لشحن ذخائر في صندوقين من نيويورك إلى كوت ديفوار إلا أن أحد الصندوقين قد اعترض في أبيدجان. ولدى قيام شرطة الولايات المتحدة بتفتيش شقة السيد دياباتي في بروكلين في مدينة نيويورك، عثرت على ذخيرة لمسدس عيار ٩ ملم وعلى سلاح صغير.

١٥ – وزار فريق مشترك من فريق الخبراء والخلية المعنية بالحظر في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار شركتي UPS و Fedex في أبيدجان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتأكد الفريق المشترك لدى زيارته شركة UPS من أنه لم ترد أية شحنات أخرى من السيد دياباتي وأن

المرسل إليه المقصود، ستيفين دوهوت، هو رئيس الوحدة الحكومية لفرض الجمارك العاملة داخل شركة UPS، وأنكر أية معرفة بالسيد دياباتي.

١٦ - وزار الفريق المشترك أيضاً شركة Fedex التي أكدت أنها اعترضت طرداً بعد فحصه. وكان قد ادُعي أن الطرد يحتوي ''أجهزة هاتف ولوازمها'' بقيمة ٤٠٠ ١ دولار، وأرسله بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ يوسف دياباتي من عنوان الشقة ذاتها في بروكلين المشار إليها أعلاه إلى سوماهورو بوباكار على عنوان في أبيدجان. ولدى فتح الطرد تبين أنه يحتوي ذخائر، وصادره مسؤولو الجمارك وسلموه إلى وحدة تحريات في الدرك. ووفقاً لمسؤولين في الجمارك، من المعروف أن السيد بوباكار كان يدير متجراً لبيع الأسلحة النارية في أبيدجان قبل أن يفرض الحظر.

١٧ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في مكاتب الدرك في أبيدجان، فحص الفريق طرداً مضبوطاً موجهاً إلى دياباتي يوسف على عنوان مختلف في أبيدجان، وصوّر الفريق وسجل ما ضبط داخله من طلقات عددها ٢١٠ ٢ طلقة من سبعة أنواع مختلفة من ذخيرة المسدسات (انظر المرفق الرابع). ولم يحرز على ما يبدو تحقيق الشرطة بشأن السيد بوباكر أي تقدم يذكر. ولما كانت هذه السلع تخضع للحظر، فإن الفريق يوصي بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمعاينة الطرد مرة كل شهرين، وأن تلتمس آخر المستجدات المتعلقة بسير تحقيق الدرك. وما أن ينتهي هذا التحقيق، وفي حال ظلت الجزاءات قائمة، يتعين تسليم الذخيرة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كي تقوم بتدميرها. ودفع السيد دياباتي بأنه غير مذنب لدى توجيه الاتهام إليه في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ومن المتوقع أن يتحدد موعد محاكمته في سان دييغو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

جيم - شهادة مستخدم نهائي ٧٣٢ مزورة صادرة من بوركينا فاسو

١٨ - سلط الفريق في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٤ من التقرير S/2006/735 على حالة شهادة المستخدم النهائي المزورة رقم ٧٣٢ (EUC 732) الصادرة من بوركينا فاسو لشراء ذخيرة. وقد استلم الفريق في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تأكيداً رسمياً من حكومة بوركينا فاسو على عدم صحة هذه الشهادة وأن إصدارها جاء ارتكازاً على شهادة أصلية تحمل رقم MS/724 مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٩ - ولم تأت تحقيقات الفريق الإضافية حول الشركة المذكورة في شهادة المستخدم النهائي المزورة رقم ٧٣٢ بنتائج حاسمة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ذهب الفريق إلى العنوان في بودابست المذكور في شهادة المستخدم النهائي رقم ٧٣٢ ولكنه لم يجد ما يدل على وجود شركة آي في اتش تريدينغ ليميتد (IVH Trading Ltd). فاسم الشركة المسجلة

في هنغاريا هو ''أيفوري هيل تريدينغ ليميتد (Ivory Hill Trading Ltd)''، وليس ''أي في اتش تريدينغ ليميتد''، على النحو المدون في شهادة المستخدم النهائي رقم ٧٣٢. ولا يمكن للسلطات الهنغارية مواصلة التحقيق ما لم يثبت وقوع نشاط إجرامي.

٢٠ - وقد أبلغت حكومة سيشيل الفريق في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بأنها لم تتمكن من إثبات وجود صلة بين شركة ''تينغ ليميتد (TING Ltd)'' (المؤسسة في فيكتوريا)، وشركة ''أيفوري هيل تريدينغ ليميتد''. وأجرى الفريق في أوكرانيا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر مقابلة مع السلطات المعنية وناقش شهادة المستخدم النهائي رقم ٧٣٢. وقدمت السلطات الأوكرانية إيضاحات بشأن المراسلات السابقة التي أرسلتها للفريق، كما زودته بمعلومات إضافية. وخلص الفريق إلى أن سيغي كيريتشوك والسيدة الأوكرانية المذكورين في وثيقة تسجيل شركة ''أيفوري هيل تريدينغ ليميتد'' وقعا ضحية سرقة هويتهما بواسطة شركة مجهولة، ولم تثبت علاقتهما بهذه الشركة.

ثالثا - تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجالات العسكرية

٢١ - واصل الفريق التحقيق في استخدام الحكومة والمتمردين لرعايا أجانب. وبعد التحقيق الذي أجراه فريق الخبراء المعني بليبريا في كوت ديفوار وفي ليبريا، دعم الفريق الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الواردة في الفقرات من ٥٤ إلى ٦٠ من التقرير S/2006/735. وإضافة لذلك، أبلغ الفريق المعني بليبريا عن وجود تحركات مثيرة للقلق لمقاتلين عاطلين عن العمل من أنصار حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا ينتقلون من مونروفيا إلى زويدرو، وقد يكون هذا استباقاً لعمل محتمل عبر الحدود في المنطقة الغربية لكوت ديفوار.

٢٢ - وواصل الفريق أيضاً تحقيقاته في الأنشطة الحالية للتقنيين الأجانب من الاتحاد الروسي وبيلاروس وأوكرانيا. وكما سيرد أدناه، فإن مواطنين من أوكرانيا وبيلاروس شاركوا في أنشطة خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ تمثل انتهاكاً للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ألف - وضع الطائرة العمودية Mil Mi-24

٢٣ - سبق للفريق أن أشار إلى أن الطلعات التجريبية للطائرة العمودية المقاتلة Mi-24 التابعة للجيش الوطني الإيفواري تشكل تهديداً محتملاً للسلم والأمن. وأشار الفريق أيضاً إلى حالة معينة حاولت فيها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار نشر هذه الطائرة بأسلحتها، وكشفت بذلك عن استمرار تواجد التقنيين الأجانب القائمين على صيانة الطائرة العمودية لتكون صالحة للطيران، مما يشكل انتهاكا للحظر. وقابل الفريق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر

رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الفريق أول مانغو الذي اعترف، بعد أن قدم له الفريق أدلة دامغة، بأن تقنيين أجانب يقدمون مساعدة في ما يتعلق بالطائرة العمودية Mi-24. واعتذر الفريق أول مانغو عن المتاعب التي واجهت الفريق أثناء تفتيشه للقاعدة الجوية العسكرية (التجمع الجوي للنقل والاتصال)، وأعطى في حضور الفريق أوامره عبر الهاتف بفتح القاعدة تماماً أمام عمليات التفتيش في المستقبل.

٢٤ - ويدرك الفريق أنه ما لم تجر هذه الطلعات التجريبية ستفقد الطائرة Mi-24 قيمتها بسرعة. ويجب التوصل إلى حل بشأن هذه الطلعات التجريبية بطريقة منفتحة وشفافة ومسؤولة، توافق عليها لجنة مجلس الأمن، بحيث لا تشكل تهديداً للسلم والأمن. ويوصي الفريق بتقييد نطاق الطلعات التجريبية بالطيران فوق المطار، وبألا تنفذ أي أعمال تقنية إلا تحت مراقبة موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولكفالة سلامة وصلاحية الطائرة للطيران، يمكن استثناء تقنيين أجانب بصورة فردية حسب المناسب على أن يُقيموا في مكان واحد، كفندق ''إيفوار''، بحيث يمكن تحديد مواقعهم بسهولة. وجرت الموافقة أيضاً على تدبير مماثل فيما يتعلق بذخيرة الطائرة العمودية Mi-24، التي ينبغي أن تخزن بكاملها في موقع واحد يسهل التحقق منه. وأبلغ فريق الخبراء الفريق أول مانغو بأنه يتعين عليه تقديم قوائم شاملة بأسماء التقنيين العاملين في القاعدة الجوية العسكرية (التجمع الجوي للنقل والاتصال) وطلب الحصول من لجنة مجلس الأمن على استثناء للتقنيين من الأجانب أو من ذوي الجنسية المزدوجة من العاملين على الطائرة العمودية Mi-24 وطلعاتها التجريبية. ولم تزود القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار الفريق بهذه القائمة، وينبغي منعها من القيام بهذه الطلعات حتى تقدم القائمة ويتم الاتفاق على طرائق شفافة.

باء - هوية تقنيي الطائرة العمودية Mil Mi-24

٢٥ - سبق للفريق أن أشار إلى هوية أربع تقنيين ومترجم شفوي لهم علاقة بالطائرة العمودية Mi-24 منذ عام ٢٠٠٥. وقد أكدت حكومتا أوكرانيا وبيلاروس هوية هؤلاء الأشخاص وهوية أشخاص آخرين كانوا خاضعين لتحريات الفريق. فآليغ بويكو وإيفان بوهاتش (مترجم شفوي)، المذكوران في تقرير تفتيش عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، هما مواطنان من بيلاروس عملا لدى شركة بلسبيتسفنيشتكنيكا في كوت ديفوار حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. أما فيودوسي كارلوفيسكي، وسيرغي رومانتشوك، وإيغور بورلا، وفياشيسلاف لابوزوف، وألكساندر مانزولييف، وفلاديمير رودين، وفاسيل كونونينكو، وياروسلاف ناريتنيك فهم مواطنون أوكرانيون وصلوا إلى كوت ديفوار بصفتهم الشخصية في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٣ وبقوا

حتى أيار/مايو ٢٠٠٥. ولم تستبعد الحكومة الأوكرانية إمكانية أن يكون كارلوفيسكي وبورلا ورومانتشوك، وهم تقنيو الطائرة العمودية Mi-24 من وحدة عسكرية تم حلها، قد بقوا في كوت ديفوار إلى ما بعد شهر أيار/مايو ٢٠٠٥. وكان الفريق قد عرَّف في منتصف عام ٢٠٠٦ كارلوفيسكي كتقني أول للطائرة المروحية Mi-24. وأجرى معه، على أن اسمه فاديم فيودوسي كارلوفيسكي وذلك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في فندق إيفوار في أبيدجان. كما أشار الفريق أيضاً إلى ظهور تقني آخر للطائرة Mi-24 في الصورة رقم ١ الواردة في التقرير S/2006/735، شاهده الفريق وهو يعمل على الطائرة Mi-24 في ٣٠ أيار/مايو و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأخبرت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار الفريق بأنه تم الإبقاء على ثلاثة تقنيين أجانب في الوقت الراهن لتقديم المساعدة التقنية للطائرة العمودية Mi-24 ولكن الفريق لم يزود بأسمائهم أو تفاصيل الاتصال بهم.

جيم - دفع أجور التقنيين والموظفين الأجانب المرتبطين بالقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار

٢٦ - تظهر الأدلة التي حصل الفريق عليها خلال ولايته الحالية أن المترجم الشفوي من بيلاروس، إيفان بوهاتش كان يتقاضى أجره من شركة آر. إم. هولدينغز. وكان موظفو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد كشفوا وجوده في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ خلال تفتيش على الطائرة العمودية Mi-24. ومنحت شركة هولدينغز بوهاتش ١٦ شيكاً بقيمة ٧٧٠ ٠٠٠ دولار تقريباً (٤١٧ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي) في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٥ ومن شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق الخامس). ولا يبدو أن هذا المبلغ الضخم يتناسب مع راتب أو نفقات شخص واحد فقط. وأبلغت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار الفريق بأن بوهاتش يعمل كمترجم شفوي للتقنيين السلافيين بمن فيهم التقنيون المختصون بالطائرة Mi-24.

٢٧ - ودفعت شركة آر. إم. هولدينغز أيضاً لدزمتري لابكو في آب/أغسطس ٢٠٠٥ حوالى ١٨ ٠٠٠ دولار (٩,٨ ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي)، كما منحت تذاكر طيران للابكو ولشخص آخر اسمه ألكساندر سكافارتسوف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد عمل لابكو، وهو من مواطني بيلاروس، في كتيبة المدفعية أرض - جو التابعة للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في أبيدجان منذ آذار/مارس ٢٠٠٥ (انظر المرفق السادس). وأقر قائد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الفريق أول مانغو، لفريق الخبراء بأن عمل السيد لابكو انصب في عام ٢٠٠٥ على المركبات المصفحة BMP 1s ولكن العمل توقف بسبب نفاذ المبالغ المخصصة له. ويرى الفريق في أنشطة هذا الشخص والمبالغ

المدفوعة له لمواصلة عمله انتهاكا للحظر المفروض. أما وضع السيد سكافارتسوف فما زال قيد التحقيق. وأشار الفريق في التقرير S/2006/735 إلى أن التقنيين العاملين لدى القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في غير مجال الطيران كانوا يعيشون في منزل سكني في أبيدجان في عام ٢٠٠٥، وذلك وفقا لما أشار إليه شخص قدم معلومات ومصادر دبلوماسية. وكان ميخائيل كابيلو يدفع إيجار هذا المنزل وحوّل ما يزيد قليلاً عن ٧٠٠ ١٨ دولار (١٠,١ ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي) لمالك المنزل في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٢٨ - ومنحت شركة آر. إم. هولدينغز أيضاً تذاكر طيران لطاقم طائرة An-12، بالإضافة لدفع مبلغ ٠٠٠ ٧١ دولار تقريباً (٣٨ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي) لقائد الطائرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ودفعت شركة آر. إم. هولدينغز أيضاً ثمن تذاكر طيران لميخائيل كابيلو، وروبرت مونتويا، وباهيرو دينس أبو (عقيد في القوات الجوية الإيفوارية)، وبريدو انغوا (عقيد في القوات الجوية الإيفوارية)، وزيه أندريه غناتو (مدير المجلس المدني والعسكري في وزارة الدفاع) فيما بين أبيدجان وبلدان أوربا الشرقية، بما فيها بيلاروس والاتحاد الروسي في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأغلق المصرف الوطني للاستثمار حساب شركة آر. إم. هولدينغز لديه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

دال - شركة آر. إم. هولدينغز ومونتويا وكابيلو

٢٩ - حاول الفريق الاتصال بميخائيل كابيلو هاتفيا في مناسبات كثيرة وفي مقر إقامته في أبيدجان ولكن دون فائدة. وأجرى الفريق مقابلة مع روبرت مونتويا في لومي، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق السابع). وطلب الفريق من السيد مونتويا تقديم معلومات حول التحويلات من حساب شركة آر. إم. هولدينغز المصرفي وإليه التي أشير إليها في التقرير S/2006/735 والموقعة من السيدين مونتويا وكابيلو (انظر المرفق الثامن). وأفاد السيد مونتويا بأن المبالغ المدفوعة من الحكومة الإيفوارية لشركة آر. إم. هولدينغز في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ المسجلة لموظفين من بيلاروس، أو التي تحمل أرقام عقود، كانت عبارة عن تسديد لدفعات لقاء نفقات صُرفت أو للوفاء بالتزامات تعاقدية أبرمت قبل فرض الحظر. و لم يتمكن السيد مونتويا من تقديم أدلة على هذه النفقات أو العقود لإثبات ادعائه. وأبلغ السيد مونتويا الفريق أيضاً بأن شركة آر. إم. هولدينغز لم تسدد أي دفعات مباشرة أو غير مباشرة للتقنيين الأجانب العاملين لدى القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بعد فرض الحظر، ويشمل هذا طواقم وتقنيي الطائرة العمودية Mi-24 وطائرة An-12. ولكن محامي السيد مونتويا أشاروا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أن شركة آر. إم.

هولدينغز قد دفعت ثمن تذاكر طيران لطاقم طائرة An-12 في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مما يتباين مع الإفادات السابقة للسيد مونتويا التي قدمها للفريق. وحصل الفريق على أدلة إضافية على دفعات سددتها شركة آر. إم. هولدينغز للسيدين إيفان بوهاش وديمتري لابكو وذلك لقاء تذاكر طيران ومصروفات أخرى لطاقم طائرة An-12.

٣٠ - وأخبرت حكومة بيلاروس وشركة بلسبيتسفنيشتكنيكا (BSVT) الفريق بأن أربعاً من الدفعات التي سددتها شركة آر. إم. هولدينغز إلى شركة بلسبيتسفنيشتكنيكا في عام ٢٠٠٥ كانت عبارة عن سداد لدفعات بموجب عقود تم إبرامها قبل فرض الحظر. وأشارت شركة بلسبيتسفنيشتكنيكا أيضاً إلى دفعتين أخريين من شركة داركوود لأسباب مشابهة. وهذان العقدان لهما الرقمين التاليين: العقد رقم 112/084/03-486 بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وعليه طابع جمارك مؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ متعلق بطائرة Su-25، والعقد رقم 112/084/03-457C بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وعليه طابع جمارك مؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ متعلق بمعدات أرضية ومعدات لطائرة Su-25 وللطائرة المروحية Mi-24.

٣١ - وأخبرت حكومة بيلاروس الفريق بأن ميخائيل كابيلو ليس ممثلاً رسمياً لوزارة الدفاع ولا لشركة بلسبيتسفنيشتكنيكا في كوت ديفوار، وأن روبرت مونتويا ليس ممثلاً لشركة بلسبيتسفنيشتكنيكا في كوت ديفوار. ونشر الفريق صورة جواز سفر السيد كابيلو البيلاروسي في المرفق الرابع من التقرير S/2006/735. وحصل الفريق على نسخة من جواز سفر دبلوماسي إيفواري صدر باسم السيد كابيلو في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ بصفته ''مستشار تقني لدى وزارة الدفاع'' (انظر المرفق التاسع). وهذا يدل مرة أخرى على العلاقات الوثيقة التي تربط شركة آر. إم. هولدينغز بوزارة الدفاع والجهاز الأمني في كوت ديفوار، ويدل على أن أنشطة السيد كابيلو في كوت ديفوار تمثل انتهاكا للعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة.

رابعا - عمليات التفتيش على الحظر

٣٢ - بيَّن الفريق في التقرير S/2006/735 ضرورة أن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإنشاء خلية مكرسة لشؤون الحظر. وقد جرى إنشاء هذه الخلية في آب/أغسطس من عام ٢٠٠٦ وتعمل في إطار عمليات المقر العام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونتج عن إنشاء هذه الخلية تحسن ملموس في منهجية إجراء عمليات التفتيش ونوعيتها وعددها، بالإضافة لإنشاء قواعد بيانات. وأصبح هناك أيضاً اتصال أفضل داخل عملية الأمم المتحدة

في كوت ديفوار ومع قوة ”ليكورن“ وذلك بالرغم من أن الخلية لا تزال تعاني من قيود في الموارد ومن الأثر الذي تتركه عمليات تناوب الموظفين كل ستة أشهر.

٣٣ - وانبهر الفريق من أن مفهوم الرصد الفعال للحظر أصبح في غضون أشهر قليلة من صميم أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويأمل الفريق في أن يستمر التقدم بدعم الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة وكبير موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣٤ - ويمثل إنشاء الوحدة المعنية بالحظر بداية مفيدة، لكن مينائي سان بيدرو وأبيدجان ما زالا عرضة لإساءة الاستخدام، ولم تجرَ أي عملية تفتيش عليهما منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وما زال الفريق يرى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يمكنها أن تستفيد من مشورة خبير استشاري متخصص في الجمارك البحرية، وفقا لما أوصى به الفريق من قبل في التقريرين S/2005/699 و S/2006/204 وليس من خبير استشاري متخصص في الحظر على الأسلحة الأمر الذي تحقق، في نهاية المطاف، بقيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتعيين الاستشاري المذكور للفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٥ - ويمكن لهذا الاستشاري أن يساعد خلية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المعنية بالحظر في الاستخدام الفعال لجهاز مسح الحاويات الجديد الذي ركبته شركة بيفاك الدولية في ميناء أبيدجان ويمكن أن يدرب موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على كيفية إجراء عمليات تقييم مخاطر فعالة لمستندات الشحن وبيانات الشحنات بغية تحديد الشحنات المستهدفة. ولم يبدأ العمل بعد بجهاز المسح هذا بسبب مسائل إدارية.

٣٦ - ويبقى التحدي الأكبر هو التمكن من تنفيذ عمليات تفتيش دون عوائق. وما زالت القوى الجديدة تعيق عمليات التفتيش، وبالرغم من إصدار قائد أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الفريق أول مانغو، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للأمر رقم 11.323/EMA/CCIAT/CON المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الذي يطلب من كافة وحدات قوات الدرك والجيش الوطني الإيفواري عدم إعاقة عمليات التفتيش، لا تزال هناك عوائق متكررة مثل تلك التي واجهها فريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر في القاعدة الجوية العسكرية (التجمع الجوي للنقل والاتصال) وفي مركز قوات الدرك. ولم يجر حتى اليوم تفتيش مقر الحرس الجمهوري أو مدينة غاغنوا.

خامسا – الماس

ألف – غانا ومالي

٣٧ – زار الفريق غانا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمناقشة الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن دخول الماس القادم من كوت ديفوار في سلسلة الإمدادات في غانا (انظر S/2006/735). وقد نفى الموظفون الغانيون المسؤولون عن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ نفياً قاطعاً حصول أي تلاعب في سلسلة الإمدادات الخاصة بهم.

٣٨ – وأرسل أيضاً رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٦، بوتسوانا، مبعوثا خاصا إلى غانا في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر للتأكيد على جدية الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق، ولكي يجري تقييما للأمر. فخلص إلى أن الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق جديرة بالثقة وأوصى بإخضاع غانا لاستعراض عملية كيمبرلي.

٣٩ – ورفع الفريق استنتاجاته إلى عملية كيمبرلي المجتمعة بكامل هيئتها في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كما عقد عدة اجتماعات ثنائية بما في ذلك اجتماع مع غانا والمشتركين الآخرين ومع المنظمات غير الحكومية. ورافق الفريق رئيس الخلية المعنية بالحظر ومستشار قانوني من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واتفق في اجتماع العملية بكامل هيئتها على وضع خطة عمل تفصيلية مع غانا بغية تعزيز عمليات الرقابة الداخلية للبلد في غضون ثلاثة أشهر. وسيقوم فريق استعراض عملية كيمبرلي بتقييم مدى تنفيذ هذه الخطة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وإذا لم يبد فريق التقييم رضاه عن التنفيذ فإن عضوية غانا في عملية كيمبرلي قد تتعرض للتعليق.

٤٠ – ولا يمكن اتخاذ أي إجراء ضد مالي حيث أنها غير مشتركة في عملية كيمبرلي. وخلال اجتماع ثنائي مع المراقب في عملية كيمبرلي من مالي، لفت الفريق انتباه المراقب إلى فقرات من التقرير السابق تسلط الضوء على الانتهاكات التي يرتكبها مواطنون ماليون للحظر المفروض على الماس، وطلب من المراقب اقتراح تدابير لوقف عمليات التهريب من هذا النوع.

باء – دبي وطرد الماس "الغاني"

٤١ – احتجزت شحنة مشبوهة من الماس الخام تحمل شهادة منشأ غانية في دبي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر S/2006/735، الفقرة ١٦٣). وسعى الفريق إلى الحصول على معلومات إضافية من دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن على الرغم من أنه بعث برسالة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإنه لم يتلق ردا عليها. وعلم الفريق بصورة غير رسمية أنه

تم الإفراج عن الشحنة إلى المستورد في دبي. وتبين وفقاً للفحص العلمي (حسب ما أبلغته بورصة دبي للماس إلى الفريق عن طريق الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦) أن الماس ليس غاني المنشأ، ودهش الفريق لأن دولة الإمارات أفرجت عن هذه الشحنة للمستورد. فدبي مركز دولي هام للاتجار بالماس ونظامها عرضة للتلاعب، خاصةً لأنها لا تجري أي تحقيقات لازمة أو استباقية في الماس المموِّل للصراع. ويعتقد الفريق أنه كانت هناك أسباب معقولة تبرر تقديم الشحنة التي زعم أنها من الماس الغاني للتحقيقات القضائية بدلاً من الإفراج عنها للمستورد.

جيم – تفتيش سيغيلا

٤٢ – أشار الفريق إلى أنه، مع إقامة الخلية المعنية بالحظر في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تحقق تحسن هائل في الجهود المبذولة لمراقبة الحظر على الماس. وتلتقط منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ كل شهر صور جوية باستخدام نقاط مرجعية ثابتة للمنطقتين الرئيسيتين للماس في الجزء الشمالي من كوت ديفوار. ويساعد هذا على رصد إنتاج الماس.

٤٣ – وشارك الفريق الخلية المعنية بالحظر في إجراء مسح جوي لسيغيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولوحظ خلال هذا التحليق بالطائرة وجود نشاط مستمر، واكتشِفت حفرة جديدة للماس تجري فيها عمليات تعدين مكثفة.

٤٤ – وعاود الفريق، في سبيل التعرف على الأشخاص الآخرين المشاركين في التصدير غير المشروع للماس الإيفواري الخام، إجراء مقابلات مع التجار الرئيسيين في سيغيلا (انظر S/2006/735) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وحدد شركاء آخرين لسياكا كوليبالي ومقره باماكو. واعترف عمر دياكيتي ومحمد ديالّو وهما من رعايا مالي يقيمان في سيغيلا منذ مدة طويلة، بعملهما لحسابه في الماضي؛ وهناك شخص ثالث، هو عبد الله كامارا (المعرّف باسم عبدول كامارا في الفقرة ١٤٨ من الوثيقة S/2006/735)، يحمل أيضاً جنسية مالي (من مواليد ١٩٥٨)، وتفيد الأنباء بأنه يعمل لحساب سياكا كوليبالي. وقد زاره الفريق في مكتبه، الذي كانت به معدات لتقييم مشتريات الماس جاهزة للعمل.

٤٥ – وتمكن الفريق خلال مقابلة أجراها مع سيكو سيديبي (انظر S/2006/735، الفقرة ١٤٥) من عمل نسخة من وثيقة هويته الحديثة. وكان سيكو يحمل جواز سفر من كوت ديفوار حتى عام ١٩٩٧، غير أنه حائز أيضاً لبطاقة هوية من مالي تشير إلى جنسيته المالية. وتدرج بطاقة هويته اسمه على أنه نيانغادو سيكو، من مواليد ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ (انظر المرفق العاشر)، بينما سجّل جواز سفره الإيفواري تاريخ ميلاده على أنه ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، وسجل لقبا مختلفا.

٤٦ - ويؤكد تحديد هؤلاء المشترين الماليين مرة أخرى ضخامة ما يجري من تهريب للماس الإيفواري إلى مالي انتهاكاً للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، على نحو ما أشار إليه الفريق من قبل.

دال - وزارة المناجم

٤٧ - التقى الفريق بمسؤولين من وزارة المناجم في أبيدجان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأحاط مسؤولو الوزارة الفريق علماً بأن جميع أعمال التعدين التي تجري في سيغيلا وتورتيا هي في الوقت الحالي أعمال غير مشروعة. وإذا ما استعادت الحكومة سيطرتها على مناطق الماس، فسوف يسمح للأفراد والشركات الحاصلة على ترخيص من الوزارة بالاتجار بالماس، وستسعى الحكومة عندئذ إلى رفع الحظر المفروض على الماس. وأفاد المسؤولون بأنهم يعتقدون، إنه بالإضافة لما يجري في غانا ومالي، تجري أعمال تهريب منتظمة للماس الإيفواري إلى غينيا.

سادساً - تدابير تستهدف ثلاثة إيفواريين

٤٨ - عينت لجنة مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ ثلاثة من رعايا كوت ديفوار ليخضعوا للحظر المفروض على السفر وتجميد الأصول عملا بالفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) لمدة عام، جدِّد بموجب الفقرة ١ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). وواصل الفريق التحقيقات وتوصل إلى أن تشارلس بليه غوديه معروف باسم غوديه س. بليه - في جواز سفر إيفواري (PDAE088DH12). ولم يتمكن الفريق من الحصول على تفاصيل جواز سفر يوجين ديجويه أو مارتين فوفييه. كذلك أبلغ مصرف غانا الفريق في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر أنه قد وجد حساباً مصرفياً لشخص يدعى مارتين فوفييه وهو بصدد التحقق مما إذا كان هو نفس الشخص المستهدف.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بيلاروس

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

اللجنة الحكومية للشؤون العسكرية والصناعية

الأمانة الحكومية التابعة لمجلس الأمن

وزارة الدفاع

لجنة أمن الدولة

شركة بلسبيتسفنيشتكنيكا Belspetsvneshtechnika

الوكالات متعددة الأطراف والثنائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بلجيكا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

عملية كيمبرلي

القطاع الخاص

المجلس الأعلى للماس

بوتسوانا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

اجتماع عملية كيمبرلي بكامل هيئتها والمشتركين فيها والمراقبين

كوت ديفوار

الحكومة

وكالة الأمن والملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر

قوة الدرك

وزارة المناجم والطاقة

وزارة الأمن

الشرطة الوطنية

القوات الجوية لكوت ديفوار

القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار

الجهات المسلحة من غير الدول

القوى الجديدة

الكيانات الدبلوماسية

سفارة جنوب أفريقيا

سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

القطاع الخاص

البنك الوطني للاستثمار

شركة بيفاك الدولية BIVAC International

شركة فدإكس Fedex

شركة يو بي إس UPS

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

القوات الفرنسية (قوة ليكورن)

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

فرنسا

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

غانا

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

وزارة الأراضي والغابات والمناجم

شركة تسويق المعادن النفيسة Precious Minerals Marketing Co.

هنغاريا

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

المكتب الهنغاري لإصدار التراخيص التجارية

جنوب أفريقيا

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

معهد الحوار العالمي

معهد الدراسات الأمنية

معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية

القطاع الخاص

شركة تاسك تريدينغ المحدودة

توغو

القطاع الخاص

شركة داركوود لوجيستيك Darkwood Logistique

شركة جيبيال Gypaële

مجموعة شركات آر. إم. هولدينغز R.M. Holdings

أوكرانيا

الحكومة

وزارة الشؤون الخارجية

الولايات المتحدة الأمريكية

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة الخزانة

وزارة الأمن الداخلي (سان دييغو)

مكتب المدعي العام للولايات المتحدة للمنطقة الجنوبية لكاليفورنيا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

صندوق النقد الدولي

المرفق الثاني

فاتورة أرسلتها شركة تاسك تريندينغ المحدودة

TUSK TRADING

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
MINISTERE DE LA SECURITE
INTERIEURE
DIRECTION GENERAL DE LA POLICE NATIONAL

TRUE COPY
OF ORIGINAL

Service Armement
[illegible]

Cape town, le 5/12/2005.

FACTURE 001/2005

QUANTITE	DESCRIPTION	PRIX UNITAIRE	PRIX TOTAL
150.500 munitions	9x19 mm	168 / 1000	25.260
25.000 munitions	7.62x39mm	174 / 1000	4.350
25.000 munitions	7.62x51mm	221 / 1000	5.525
25.000 munitions	7.65mm	145 / 1000	3.625
7.500 munitions	357 magnum	180 / 1000	1.350
25.000 munitions	7.62x54R	227 / 1000	5.675
1.500 munitions	calibre 12 hermetic	64 / 100	6.400
1.000 munitions	calibre 12 chevrotine	47 / 100	4.700
10.000 munitions	38 special 158g lrn	225 / 1000	2.250
5	Gilet NIII Medium	415	2.075
1	Thuraya Régine	2.851	2.851
3.600 PCS		425,-pce	850.000
TOTAL FOB			US $ 956.676,-

- NINE CENT ET CINQ MILLE SEPTANTE SIX US $ DOLLAR -

MODALITE DE PAIEMENT : A la reception de cette facture.

A NOTRE COMPTE BANCAIRE TUSK TRADING LTD N: 501-09-370672-61 USD.
AUPRES DE L' HELLENIC BANK PUBLIC COMPANY LTD
NICODEMOU MYLONA BRANCH 501 – 6, NICODEMOU MYLONA STREET – PAPHOS – CYPRUS.

PO Box 731, Grompiere, 8051, Cape Town, South Africa
Tel: +27 21 434 34 75 Fax: +27 21 434 2612 Cell: +27 72 290 2984 E-Mail: [illegible]
Tusk Trading Pty Ltd Reg. No: [illegible]

المرفق الثالث

شهادة المستعمل النهائي أصدرتها وزارة الأمن

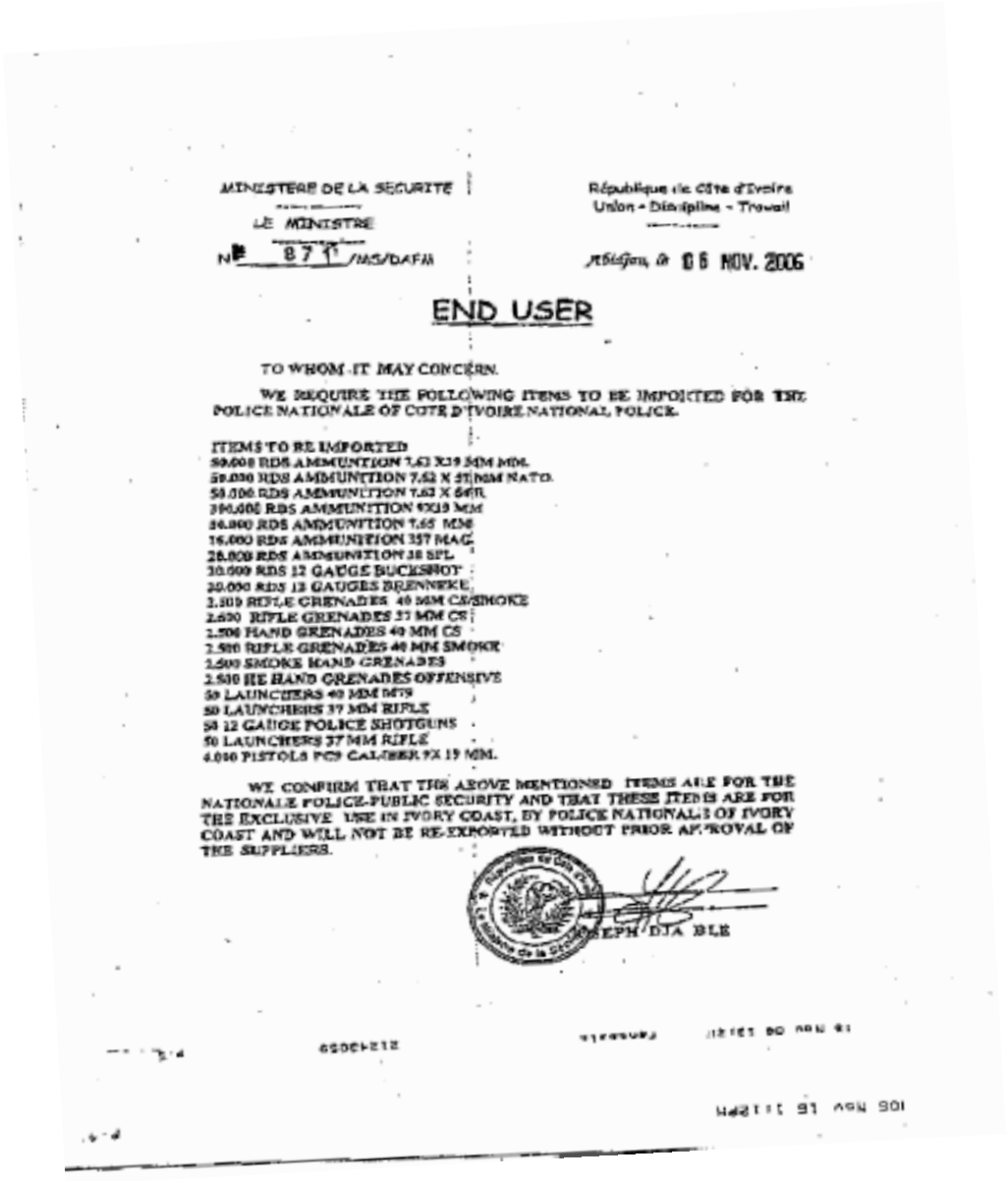

MINISTERE DE LA SECURITE

LE MINISTRE

N° 871 /MS/DAFM

République de Côte d'Ivoire
Union - Discipline - Travail

Abidjan, le 06 NOV. 2006

END USER

TO WHOM IT MAY CONCERN.

WE REQUIRE THE FOLLOWING ITEMS TO BE IMPORTED FOR THE POLICE NATIONALE OF COTE D'IVOIRE NATIONAL POLICE.

ITEMS TO BE IMPORTED
50.000 RDS AMMUNITION 7,62 X39 MM MDL
50.000 RDS AMMUNITION 7,62 X 51 MM NATO
50.000 RDS AMMUNITION 7,62 X 54R
100.000 RDS AMMUNITION 9X19 MM
50.000 RDS AMMUNITION 7,65 MM
15.000 RDS AMMUNITION 357 MAG
25.000 RDS AMMUNITION 38 SPL
30.000 RDS 12 GAUGE BUCKSHOT
20.000 RDS 12 GAUGES BRENNEKE
2.500 RIFLE GRENADES 40 MM CS/SMOKE
2.500 RIFLE GRENADES 37 MM CS
2.500 HAND GRENADES 40 MM CS
2.500 RIFLE GRENADES 40 MM SMOKE
2.500 SMOKE HAND GRENADES
2.500 HE HAND GRENADES OFFENSIVE
50 LAUNCHERS 40 MM M79
50 LAUNCHERS 37 MM RIFLE
50 12 GAUGE POLICE SHOTGUNS
50 LAUNCHERS 37 MM RIFLE
4.000 PISTOLS PCP CALIBER 9X 19 MM.

WE CONFIRM THAT THE ABOVE MENTIONED ITEMS ARE FOR THE NATIONALE POLICE-PUBLIC SECURITY AND THAT THESE ITEMS ARE FOR THE EXCLUSIVE USE IN IVORY COAST, BY POLICE NATIONALE OF IVORY COAST AND WILL NOT BE RE-EXPORTED WITHOUT PRIOR APPROVAL OF THE SUPPLIERS.

JOSEPH DJA BLE

المرفق الرابع

ذخائر أرسلها إلى أبيدجان يوسف دياباتي

المرفق الخامس

نموذج لشيك من آر. إم. هولدينغز R.M. Holdings إلى إيفان بوهاتش

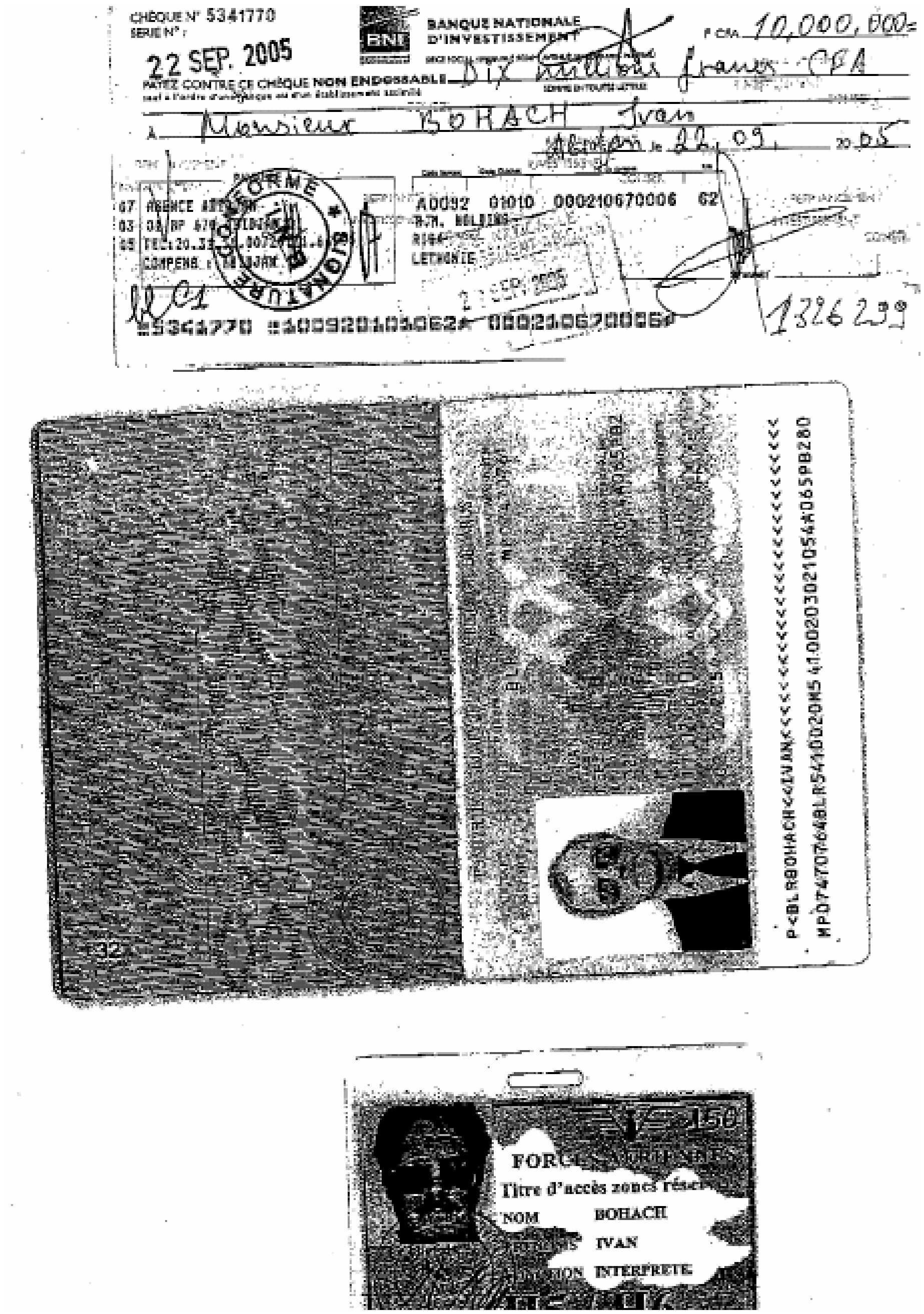

المرفق السادس

جواز سفر وجواز مرور يخصان دزمتري لابكو

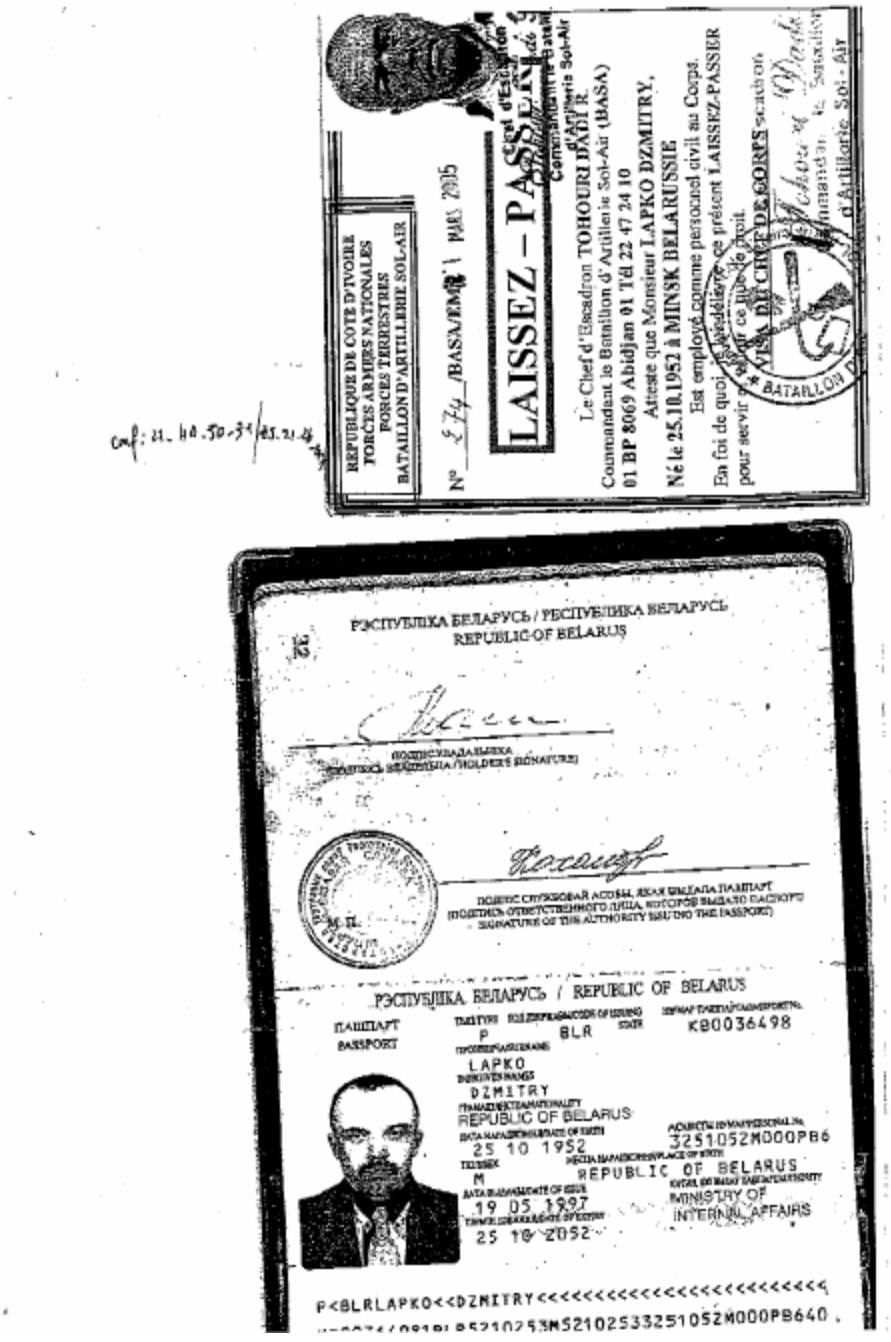

المرفق السابع

جواز سفر فرنسي خاص بروبير مونتويا

المرفق الثامن

تفـــويض الـــصلاحيات الخاصـــة بـــشركة آر. إم. هولـــدينغز R.M. Holdings من روبير مونتويا إلى ميخائيل كابيلو

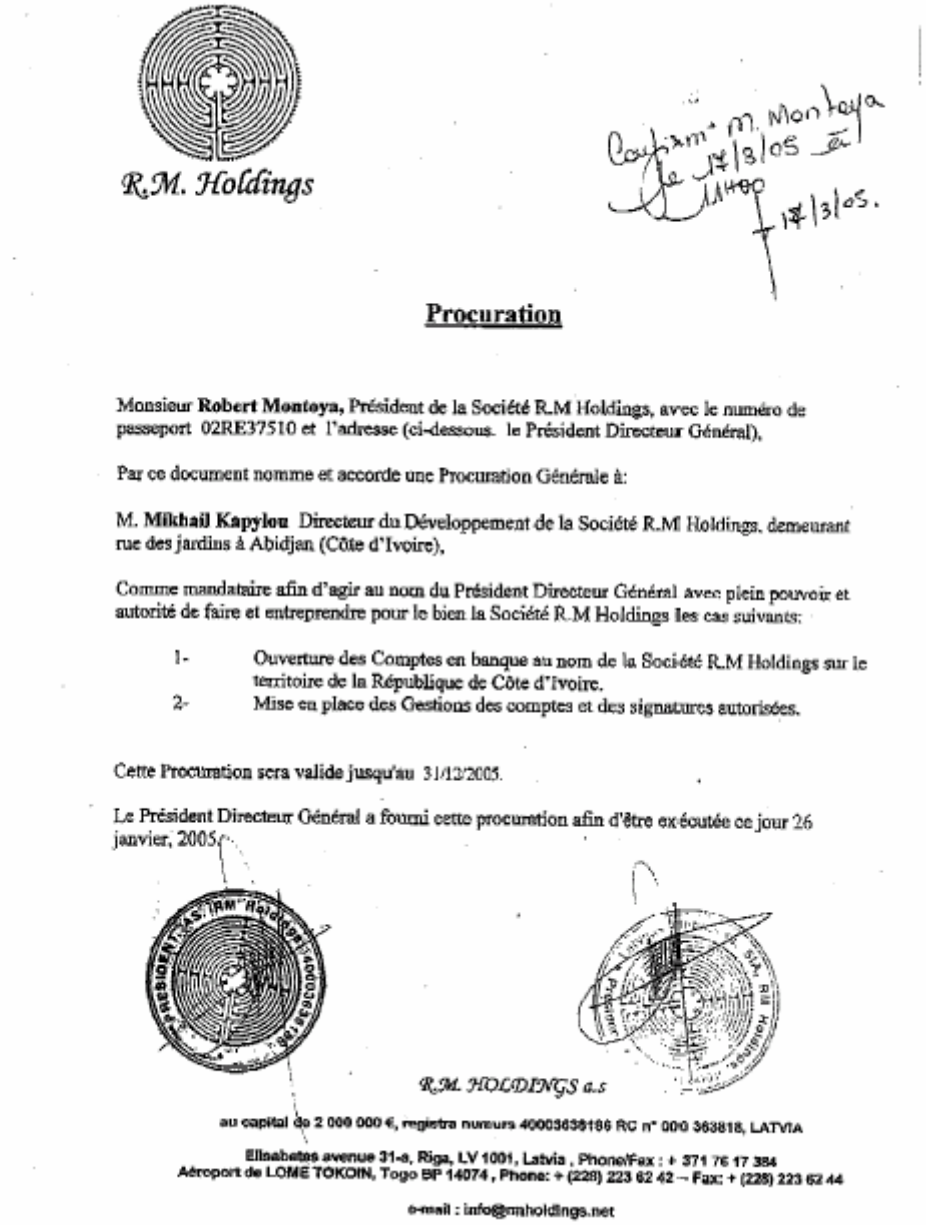

R.M. Holdings

Confirmé M. Montoya le 17/3/05 à 11H00

17/3/05.

Procuration

Monsieur **Robert Montoya,** Président de la Société R.M Holdings, avec le numéro de passeport 02RE37510 et l'adresse (ci-dessous. le Président Directeur Général),

Par ce document nomme et accorde une Procuration Générale à:

M. **Mikhail Kapylou** Directeur du Développement de la Société R.M Holdings, demeurant rue des jardins à Abidjan (Côte d'Ivoire),

Comme mandataire afin d'agir au nom du Président Directeur Général avec plein pouvoir et autorité de faire et entreprendre pour le bien la Société R.M Holdings les cas suivants:

1- Ouverture des Comptes en banque au nom de la Société R.M Holdings sur le territoire de la République de Côte d'Ivoire.
2- Mise en place des Gestions des comptes et des signatures autorisées.

Cette Procuration sera valide jusqu'au 31/12/2005.

Le Président Directeur Général a fourni cette procuration afin d'être exécutée ce jour 26 janvier, 2005.

R.M. HOLDINGS a.s

au capital de 2 000 000 €, registre numéro 40003638186 RC n° 000 363818, LATVIA

Elisabetes avenue 31-8, Riga, LV 1001, Latvia , Phone/Fax : + 371 76 17 384
Aéroport de LOME TOKOIN, Togo BP 14074 , Phone: + (228) 223 62 42 – Fax: + (228) 223 62 44

e-mail : info@rmholdings.net

المرفق التاسع

جواز سفر دبلوماسي إيفواري خاص بميخائيل كابيلو يشير إليه باعتباره "مستشار تقني بوزارة الدفاع"

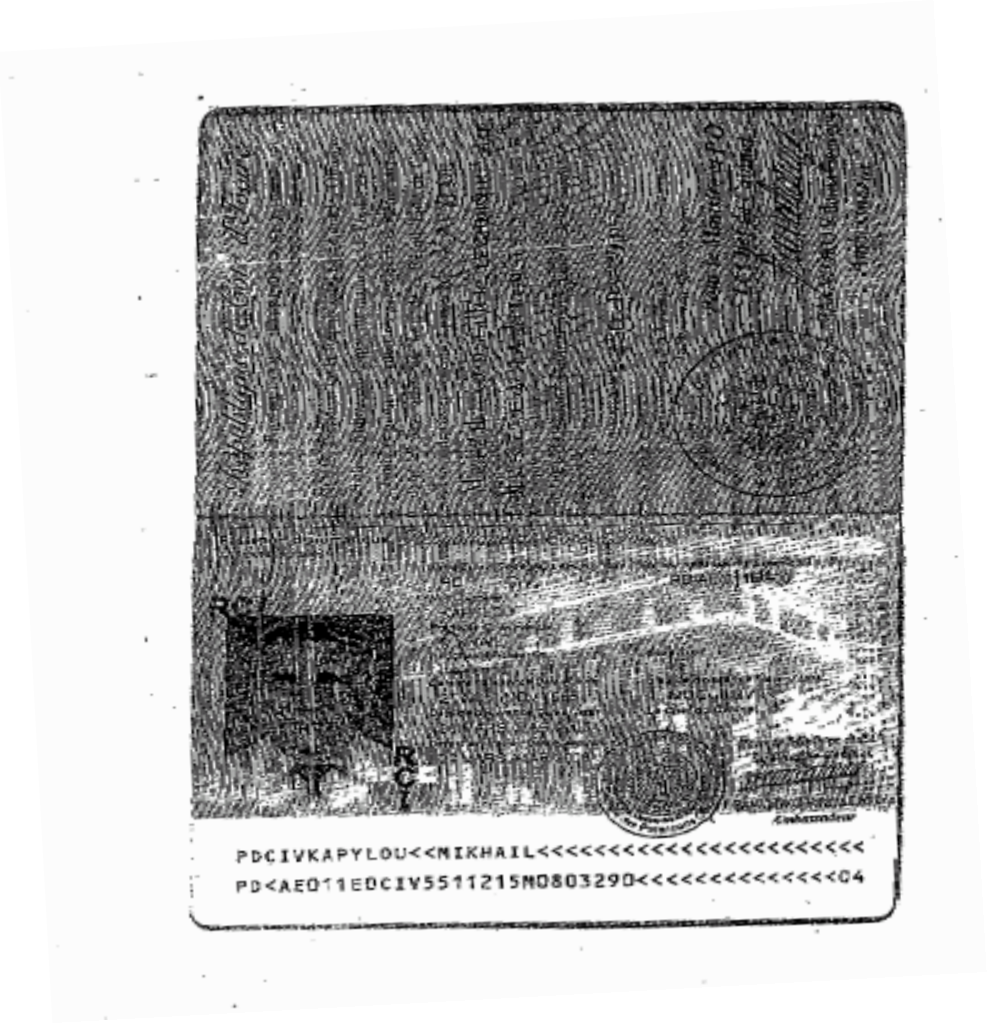

المرفق العاشر

بطاقة هوية من مالي خاصة بنيانغادو سيكو المعروف أيضاً باسم سيكو سيديبي